نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث(*)

د. اسماعيل صبري عبدالله

وزير التخطيط الاسبق بجمهورية مصر العربية ورئيس منتدى العالم الثالث حالياً .

اولاً : الغاية والوسيلة

١ ـ مفهوم اقتصادي حديث

لم يكن التخطيط يوماً هدفاً يقصد لذاته . وانما هو وسيلة لتحقيق هدف او مجموعة من الاهداف . ولذلك فإن علم الاقتصاد الاكاديمي ليس فيه مكان لنظرية التخطيط . ذلك ان هذا العلم منذ المدرسة الكلاسيكية وحتى الآن يقوم على فرضية اساسية الا وهي ان « قوى السوق » وحدها كفيلة بضمان سير اي اقتصاد قومي قُدُماً عبر العثرات (افلاس بعض المنتجين) والمعاناة (ضغط الاجور والبطالة) والتقلبات (الازمات الدورية) نحو الازدهار المطرَّد والرخاء الذي يعم الناس جميعاً على تفاوت نصيب كل منهم فيه . ومن ثم ساد القول أن تدخل الدولة اذا اثر في بعض قوى السوق بحجة اجتماعية او انسانية يكون ضاراً في نهاية الامر . فعرقلة عمل تلك القوى تحد من معدلات التقدم وتؤخر تحقيق الرخاء العام المنشود . وما دامت « يد السوق الخفية » بتعبير آدم سميث تعمل ، فلا مجال لدراسة الاقتصاد القومي في مجموعه كظاهرة متميزة عن مكوناتها من منتجين ومستهلكين . واستنكر جمهور الاقتصاديين ما قدم مالتس وريكاردو واضرابهم ممن اطلق عليهم « المتشائمون » من افكار ترفض مقولة ان قوى السوق وحدها تضمن التقدم والرخاء للجميع[١] .

(*) هذه الدراسة هي صورة منقحة ومزيدة لمحاضرة القيت في افتتاح « حلقة النقاش » التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت في ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ .

(١) هاجم الاقتصاديون الاكاديميون على مدى قرن ونصف مالتوس لأنه قدّر ان معدل تزايد السكان لا بد من ان يسبق معدل زيادة الانتاج . وها هم يعودون الى مقولته عندما يزعمون ان زيادة السكان هي سبب التخلف . كما هاجموا ريكاردو لقوله ان قانون تناقص الربح قد يؤدي الى عدم التوسع في الانتاج وان الاجور ستكون في المستوى الذي يوفّر البقاء لا اكثر .

وبظهور المدرسة الحدية في الثلث الاخير من القرن الماضي ـ بعد مائة عام من النمو الاقتصادي غير المسبوق ـ انصبت جهود التحليل النظري الاقتصادي على ما يسمى التحليل الوحدوي micro-economics . وانصرف الاقتصاديون الى تحليل تصرف كل من المنتج والمستهلك على اساس ان كلاً منهما يفكر تفكيراً اقتصادياً خالصاً (لا تعكره سياسة ، او قيم حضارية ، او امور تنتمي لعلم الاجتماع او قواعد سلوك او انفعال) وانه في تفكيره هذا عقلاني ورشيد لاهم له الا تحقيق مصلحته الشخصية الى ابعد ما يمكنه تحقيقه .

وكان لهذا التفكير الاقتصادي ، الذي يدعو لتجريد الظواهر الاقتصادية مما يشوبها من ظواهر لا تمت للاقتصاد بصلة ، خلفية فلسفية واضحة في المذهب النفعي الذي اقترن باسم الفيلسوف الانكليزي بنتهام[٢] ، ونظرية البقاء للاصلح التي اقترنت باسم تشارلز دارون . وهكذا ترسخت الفردية المميزة للحضارة الغربية . فكل فرد يبحث عن مصلحته الخاصة قبل كل شيء ، ومن صراع المصالح الخاصة تتحقق تلقائياً المصلحة العامة ، كما أنه من الطبيعي ان يسقط في هذا الصراع عدد من الافراد . وذلك يكون في مصلحة المجموع لأن من يخرج ناجحاً فهو الجدير بالبقاء والمفيد بالتالي لتقدم المجتمع . وتحت تأثير التقدم الكبير الذي احرزته علوم الطبيعة ، وبصفة خاصة الفيزياء ، حاول الاقتصاديون ان يؤكدوا الطابع العلمي الحقيقي لما يدرسون في الجامعات بصب افكارهم في تعبيرات تقابل تعبيرات الفيزياء ، ثم صياغة هذا كله صياغة رياضية . وهكذا وصلنا الى المدرسة الكلاسيكية الحديثة التي لا تعرف الا السوق والتي تركز جهدها في البحث عن كيف يتحقق التوازن في السوق وكيف يختل ثم يعود الى توازن جديد. فالمنتج يحكم قراراته جميعاً غرض واحد هو تعظيم ربحه . كذلك المستهلك ليس له من غرض الا تعظيم ما يحصل عليه من منفعة .

ومن خلال صراع هذه المصالح المتعارضة تظهر المحصلة في الثمن الذي يتحدد في السوق . وهذا الثمن يتقلب بالضرورة ارتفاعاً وهبوطاً حتى يصل الى حد التوازن الذي يتحقق عنده اكبر قدر ممكن من تعظيم الربح وتعظيم المنفعة في اطار الفن الانتاجي السائد . ولما كانت الحاجات في رأيهم لا تنفد فإن الطلب على المنتجات لا يمكن أن يصل يوماً الى حد الاشباع المطلق . وكل طلب يعني فرصة ربح . ولذلك فلا بد من ان ينشأ العرض الذي يرضيه . ومن ناحية اخرى يبحث المنتجون في سعيهم المستمر لتعظيم الربح عن وسائل تخفيض تكلفة الانتاج . وتحت هذا الضغط المزدوج يتطور فن الانتاج . وعند كل تقدم يختل التوازن في السوق . ولكن قوى السوق تعيد التوازن مرة اخرى عند مستوى ثمن جديد . وبهذه المنهجية وما تقوم عليه من فروض لا يكون لاقتصاد دولة في مجموعه اثر او تأثير الا من حيث ان حدود الدولة تصطحب بقيود معينة (اهمها الرسوم الجمركية) . وفي عالم تختفي منه هذه الحدود لا يوجد ما يتطلب الدراسة . ومن هنا كانت الدعوة الى حرية التجارة الدولية التي تزعمتها بريطانيا وحاولت فرضها بكل الوسائل بما في ذلك الحرب . ولكن بقاء الحدود ولد تتمة لعلم الاقتصاد هي نظرية التجارة الخارجية ومحورها الاساسي عندهم اثر التبادل مع العالم الخارجي في قوى السوق في الداخل .

ولم تتغير الامور حين نشر لورد كينز كتابه الشهير **النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود** في عام

---

(٢) وهو مروج مبدأ المنفعة ، الذي يرجع الى الفيلسوف الاغريقي ابيقور ، في صياغة حديثة : المنفعة هي زيادة المتعة (pleasure) او الحد من الالم (pain) . وهي المحرك الاول للانسان وتحكم مجمل تصرفاته وليس تصرفاته الاقتصادية فقط ، انظر :

Jeremy Bentham, *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation* (London: Printed for T. Payne, 1789).

١٩٣٦[٣] . وقيل عن ذلك الكتاب انه احدث ثورة في الاقتصاد الاكاديمي لأنه تخلى عن مفهوم تحقيق التوازن تلقائياً بفعل قوى السوق ، وأثبت أن هذا التوازن يمكن أن يتحقق دون ان تُستخدم كل الموارد المتاحة (وبصفة خاصة العمالة) . ومن ثم لا بد من تدخل الدولة لتنشيط الاقتصاد واخراجه من الازمات الدورية المتعاقبة ، وذلك أساساً بأن تنفق الدولة على مشروعات من شأنها أن تزيد الطلب ، وباستجابة العرض لهذا الطلب الجديد يزيد الانتاج وبالتالي الطلب على عوامل الانتاج . وخلف لنا كينز وأتباعه في المستوى الاكاديمي ما يُسمى التحليل الجمعي (الكلي) macro-economics اي دراسة العلاقة بين الاجماليات الاقتصادية aggregates كحجم الادخار والاستثمار والاستهلاك . ولكن الغريب في الامر هو ان احداً لم ينجح في الربط النظري بين التحليل الوحدوي (النيوكلاسيكي) والتحليل الجمعي (الكينزي) في جسم نظرية متكاملة . كما ان عدداً من الاقتصاديين الاكاديميين ظلوا عند موقفهم من التمسك بالنظرية الحدية وتأكيد ما قاله فالراس من ان التوازن العام يتحقق من خلال تتابع التوازنات الوحدية[٤] .

وخلال هذا كله لا نجد اثراً لمفهوم التخطيط لفظاً او معنى في الاقتصاد الاكاديمي حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية . وذلك بالرغم من الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، التي نشأ عنها نظام اقتصادي قوامه التخطيط . وان تجربة التخطيط تجمعت مقوماتها بظهور الخطة الخمسية الاولى للاتحاد السوفياتي في عام ١٩٢٨ . فالنظام الذي نشأ في امبراطورية القياصرة ـ سدس المعمورة ـ ينفي اصلاً قدرة قوى السوق على تسيير الاقتصاد تلقائياً ، ويؤكد انها تقوم على اختلالات خطيرة : اختلال اجتماعي في المقام الاول يتمثل في تكدس الثراء لدى الرأسماليين على حساب حقوق الطبقة العاملة ، واختلال في نمو قطاعات الاقتصاد المختلفة ـ ومن ثم الازمات ـ واختلال في درجة النمو من اقليم الى اقليم داخل الدولة الواحدة ، ناهيك عن التفاوت الكبير في النمو من دولة الى اخرى . ومن ثم كان الاخذ بمبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وعلى المستوى الاقتصادي الخالص ، اذ تمكن هذه الملكية الدولة من تخطيط الاقتصاد القومي تخطيطاً شاملاً وملزماً بما يستهدف تحقيق بناء القاعدة المادية للاشتراكية ، اي دعم قوى الانتاج ـ البشر وما يملكون من معرفة علمية ومهارات فنية وما بأيديهم من ادوات الانتاج ـ وربما كان لاقتران التخطيط الشامل[٥]

---

(٣) لم يسر الواقع الاقتصادي قط وفق النظرية الاقتصادية . فالطبقات المحرومة قامت بثورات متعددة فضلاً عن الاضطرابات وما اليها . ومن ثم لجأت الدولة الى صور مختلفة من التدخل ابتداء من تشريعات العمل الى بناء الامبراطوريات لسحب فائض اقتصادي منها يساعد في تقدم اقتصاد الدول الاستعمارية وتحسين مستوى معيشة الفقراء دون مساس بأرباح الاغنياء . وحين حل بالعالم « الكساد الاعظم »، اتخذ روزفلت عند انتخابه رئيساً للولايات المتحدة (١٩٣٢) وكذلك هتلر منذ استيلائه على السلطة (١٩٣٣) اجراءات حكومية مناقضة للنظرية الاقتصادية . وعلى اختلاف طبيعة ما اتجهت اليه اجراءات كل من الرجلين ، فالامر المهم انها تدخل في اطار النظرية الكينزية قبل ان يظهر كتاب كينز ويؤثر في الاقتصاد الاكاديمي .

(٤) وقفت النظرية الكينزية حائرة امام الازمة الاقتصادية الراهنة ، بعد ان أثبتت انها أداة فاعلة في يد الحكومات لمواجهة التقلبات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات . فلا محل للركود التضخمي (stagflation) ، الذي يمثل احدى السمات البارزة للازمة الحالية ، في نظرية كينز التي تقوم على ان التضخم لا يظهر الا عند مستوى الاستخدام الكامل لكل الموارد المتاحة في اطار التكنولوجيا السائدة . وقد ظهرت في الولايات المتحدة في مواجهة الكينزية مدرسة اقتصادية تطلق على نفسها اسم « اقتصاديات العرض supply side economics » وجوهرها مواجهة الازمة بتشجيع المنتجين على زيادة العرض وذلك بالحد من تدخل الدولة وتخفيض الضرائب والتقليل من حجم الانفاق الموجه لمساعدة الفئات الاكثر فقراً الى ادنى حد اذا لم يكن الغاؤه كلياً ممكناً لأسباب سياسية.

(٥) تعبير الشامل لا ينطبق على امرين : العمل والاستهلاك . فالالزام بتعاطي عمل معين يعد من قبيل =

والالزامي بالاشتراكية اثره في رفض المجتمعات الرأسمالية لمفهوم التخطيط . وظل الاقتصاديون الاكاديميون في الغرب يترفعون عن دراسة ما يجري في الاتحاد السوفياتي على اساس انه عبث لا بد من أن ينهار من تلقاء نفسه .

ثم جاءت الكارثة العظمى : الحرب العالمية الثانية وما صحبها من تدمير وتقتيل لم يسبق لهما مثيل وما أسفرت عنه من ظهور الاشتراكية في عدد آخر من الدول اهمها ـ بلا شك ـ الصين ، واندلاع حركة التحرر الوطني لتصفية الاستعمار القديم وما احس به عدد من قادتها من ان التحرر يجب ان يأتي للناس بمعيشة افضل وتقدم مادي ملموس ، وازاء هذه الاوضاع الجديدة أخذت بعض الدول الرأسمالية ـ وفي مقدمتها فرنسا ـ بمبدأ التخطيط لاعادة بناء ما دمرته الحرب ثم لضمان سير الاقتصاد الرأسمالي نحو النمو المطرد الذي لا تنال منه ازمات خطيرة . وهكذا ظهر مفهوم التخطيط التأشيري indicative Planning الذي يتعامل أساساً مع الاجماليات الاقتصادية والتشابكات القطاعية لارشاد الدولة والمنتجين الى اسلم الطرق للنمو وتجنب الاختناقات. ومعنى صفة « التأشيري » هو ان الخطة ـ رغم اعتمادها من البرلمان ـ لا تلزم بذاتها احداً . ولكن الحكومة تسترشد بها في توجيه النشاط الاقتصادي باستخدام ما هو متاح لها من سياسات اقتصادية : السياسة الضريبية ، السياسة الائتمانية ، سياسة الانفاق الحكومي ، سياسة التجارة الخارجية . ولها عند الضرورة ان تتدخل بطريق التشريع الملزم . وهكذا نرى ان هذا النوع من التخطيط لا يستهدف اجراء تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي ولكنه يبقى وسيلة لا غاية ، لأن الغاية منه هي حسن سير الاقتصاد الرأسمالي وحمايته من العثرات . واداة التخطيط الاساسية في هذا الاطار هي المحاسبة القومية التي على أساسها توضع النماذج الرياضية وتبنى التوقعات . وتُعنى الدول الرأسمالية كلها باجراء هذه الحسابات لرسم سياساتها الاقتصادية حتى لو لم تعلن أنها تمارس التخطيط .

اما بلدان العالم الثالث التي اخذت تتحرر من الاستعمار القديم تباعاً وبمعدل سريع فلم يكن بها اقتصاد رأسمالي متكامل ونشيط ومن هنا ثارت بصددها قضية فكرية وعلمية وتطبيقية هي قضية التنمية . ولما كان الاستقلال السياسي لا يصطحب تلقائياً بالتحرر الفكري ، اتجه مفكرو تلك البلدان نحو اساتذتهم في الغرب سعياً وراء فهم التخلف وتلمّس اساليب التغلب عليه ، اي تحقيق التنمية . ولم يكن في النظرية النيوكلاسيكية مجال لمفهوم التنمية . فهي نظرية ستاتيكية بطبيعتها تغفل كلياً عنصر الزمن . وحتى اولئك الاقتصاديين الذين كتبوا عن « الديناميكية الاقتصادية » لم يفعلوا اكثر من ان يقدموا نظرية استاتيكية مقارنة Comparative statics فقد تصدوا لدراسة وضعين ـ او اكثر ـ ستاتيكيين دون ان يشرحوا آليات الانتقال من وضع الى وضع . وتحت الحاح الطلب بدأ بعض الاقتصاديين يكتبون في التنمية بعيداً عن التحليل النظري ، كما لو كانت التنمية من قبيل « الاقتصاد التطبيقي » وهكذا نشأ مع الزمن ما يسمى «اقتصاديات التنمية Development Economics» فيه محاولات علمية جادة حلت محل الكتيبات الفجة التي لاقت ذيوعاً كبيراً في الخمسينات وحتى اوائل الستينات ، ومثلها الاشهر هو كتاب روستو **مراحل النمو الاقتصادي** الذي نقل الى عدد كبير من اللغات يفوق بكثير كل المؤلفات التي صنفها كبار الاقتصاديين . وحين

= السخرة . كذلك لا يملك احد الزام انسان باستهلاك معين . ومن ثم فإن التخطيط لهذين العنصرين هو تخطيط غير مباشر . فاجتذاب العمال الى مجالات معينة يكون بزيادة الاجور فيها . وتحديد حجم الاستهلاك الاجمالي يكون عن طريق تحديد حجم الدخول الموزعة ، والحد من استهلاك سلعة يعتمد اساساً على رفع ثمنها ، والترغيب في استهلاك سلعة او خدمة يكون بتخفيض سعرها احياناً الى ما دون التكلفة (وهي في الدول الاشتراكية حالة ما يسمى بالسلع الثقافية : الكتب ، المجلات ، المسرح ، الموسيقى ... الخ) .

يعيد المرء النظر في الامور لا بد من ان يذهله أننا في العالم الثالث اعتمدنا على افكار مؤلفين لم يعيشوا تجربة التخلف ويدركوا ابعادها وطالبوهم بنظرية لامكان لها في مجتمعاتهم المتقدمة ... !والقول العربي المأثور هو ان فاقد الشيء لا يعطيه . اننا طالبناهم بما هو فوق طاقتهم . ومهما حسنت نيات بعضهم فإنهم كانوا يكتبون فيما لا يعرفون . وهم كبشر متأثرون بمجتمعاتهم يرون فيها المثل الذي يجب ان تصل اليه البلاد المتخلفة ، حتى ولو تحفظ بعضهم او أدان بعض الممارسات الرأسمالية . لقد عرفت اوروبا قبل استقرار الاقتصاد الكلاسيكي واستيلاء القوى الرأسمالية على السلطة السياسية عدداً لا يستهان به من الاقتصاديين كان شغلهم الشاغل هو ما نسميه اليوم « التنمية » ابتداء من الفرنسي بودان الذي اخترع اسم « الاقتصاد السياسي » في القرن السادس عشر من اصل يوناني بحيث يفيد معنى تدبير شؤون الاقتصاد القومي حتى كتاب آدم سميث نفسه : **بحث في اسباب ثروة الامم** ، مروراً بمن أطلق عليهم في كتب تاريخ الفكر الاقتصادي بشيء من الازدراء اسم « التجاريون » وقرر الاقتصاد الاكاديمي بعد ذلك ان كل هذه المؤلفات ليست علمية ، وان علم الاقتصاد ولد بنشر كتاب سميث لأن صاحبه تحدث طويلاً عن مزايا الحرية الاقتصادية وتقسيم العمل وقوى السوق .

اما المدرسة النيوكلاسيكية فقد تعاملت مع اقتصاد في عنفوان النمو والتطور وكان مسعاها مقصوراً على اعطاء ما تعتقد انه الصورة العلمية المجردة لقواعد سير هذا الاقتصاد ، واعتقد شخصياً انه من المفيد لاقتصاديي العالم الثالث العودة الى قراءة السابقين لآدم سميث . لا لأنهم سيجدون لديهم حلولاً لقضايا التنمية المعاصرة ، ولكن ليدركوا كيف فكّر أناس قبلهم في التنمية فيعرفوا بذلك نسبية ما تعلموا من نظرية اقتصادية . فهي في افضل الفروض ـ كما يقول الاقتصادي الانكليزي د . سيرز ـ ليست الا « لحظة » في علم الاقتصاد تعبِّر على نحو او آخر عن تحليل الاقتصاد في فترة زمنية معينة وفي بلاد معينة وليس لها من العموم والشمول ما يزعمه اصحابها .

٢ ـ الغاية في بلدان العالم الثالث هي التنمية

وحين نتكلم في التخطيط وتجاربه في الوطن العربي وفي غيره من بلدان العالم الثالث فإن الغاية منه تبدو لأول وهلة واضحة لا تحتاج الى تفصيل ، فهي باتفاق الجميع التنمية . وهنا قد يرى البعض ان مقياس كفاءة التخطيط هو مقدار نجاح التنمية معبراً عنه عادة بالمعدل السنوي لنمو الناتج القومي الاجمالي . ولكن حقيقة الامر ابعد من ذلك بكثير . وهي ايضاً تبدو للناظر حوله الذي لا يكتفي بالرقم الاحصائي بارزة ومعلنة . فقد حقق معظم الاقطار العربية معدلات عالية او معقولة لنمو الناتج المحلي الاجمالي خلال العشرين عاماً الماضية . ويكفي ان نذكر مثلاً ان اليمن الشمالي قد وصل الى معدل نمو بين السنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ يبلغ ٩,٢ بالمائة كما حققت سوريا في الفترة نفسها معدلاً قدره ١٠ بالمائة في حين كان معدل النمو في السعودية في الفترة نفسها ١٠,٦ بالمائة[٦] ومع ذلك فحقائق التخلف تحيط بنا من كل جانب .

إن رد الامور الى اصولها وشرح جذورها العميقة هو وحده الذي يفسر الظواهر المتناقضة . لقد قيل لنا ان التنمية تعني تصفية التخلف بتحقيق معدلات نمو عالية تمكننا من اللحاق catch up بالدول المتقدمة .

---

(٦) كل هذه الارقام مأخوذة عن البنك الدولي :

World Bank, *World Development Report, 1982* (Washington, D.C.: The Bank, 1982).

وهذا الطرح يسلم بوجود ظاهرة التخلف ولا يجهد نفسه في بحث اسبابها ، مع ان معرفة هذه الاسباب والعمل على ازالتها يفترض ان تقرّبنا من الهدف المنشود . وموقف الكتاب الغربيين[٧] من تحليل ظاهرة التخلف يكاد ينحصر في مقولتين : الاولى هي نظرية الحلقة المفرغة : ضعف الدخل القومي يحد من القدرة على الادخار والاستثمار ، وضآلة معدل الاستثمار تعني تدني معدل نمو الدخل القومي في حين ان عدد السكان يتزايد مما يعني استمرار ضعف متوسط دخل الفرد حتى ولو نما الناتج القومي الاجمالي بمعدل لا يتجاوز جذرياً معدل زيادة السكان . ولا يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة الا بفضل المعونات الخارجية وبصفة خاصة الاستثمار الاجنبي (والمقصود بالطبع هو الاستثمار الوافد من الدول الغربية) . والمقولة الثانية هي ان ضعف او عدم وجود فئة الرأسماليين المنظمين اولئك الذين يتصدون لجمع عوامل الانتاج ويخاطرون بالانتاج حيث يتحملون احياناً الخسارة ويحققون في احيان اخرى الربح الكثير او القليل . والحل هنا ايضاً بيد الغرب . فالاستثمار المباشر يمكن أن يحتضن هذه الفئة ويدربها ويعلمها اصول الادارة ويربي فيها الحرص على كفاءة الاداء efficiency .

ولا ينبغي ان نطيل في هذا المقام حول مختلف نظريات التنمية ونكتفي بأن نقول :

أ ـ ان التخلف بالمعنى الاصطلاحي under-development **ليس مجرد تأخر زمني** . فأقطارنا لم تترك وشأنها وقصّرت عزيمتنا عن النهوض بها . ولكنها خضعت بشكل سافر او مستتر للاستعمار الغربي ؛ ولا هو كذلك ركود مزمن ، والا عدنا الى التفسيرات غير العلمية . وما تمايزت به امبراطوريات الغرب المعاصر عن امبراطوريات العصور القديمة هو ان هذه الاخيرة كانت تترك كل قطر يقع تحت سيطرتها على اوضاعه الاقتصادية الخاصة به مكتفية بأن تحصل الفئة المسيطرة على جزء من الفائض الاقتصادي الذي يحققه كل اقليم . واقرب مثال لذلك « الجزية » التي كانت تدفعها مصر للسلطان العثماني[٨] . اما امبراطوريات الغرب المعاصر فقد تمكنت عبر حروبها وصراعاتها من توحيد العالم كله في ظل نظام اقتصادي واحد (الرأسمالية) واستخدمت قوتها العسكرية ونفوذها السياسي والاقتصادي في وضع المستعمرات في خدمة نمو وثراء البلدان الاستعمارية . فتخلف العالم الثالث هو ـ الى حد بعيد ـ الوجه الآخر لتقدم ورخاء المجتمعات الغربية . ولهذا لم تقنع الدول الغربية بأخذ الجزية تاركة كل قطر يتطور كيف شاء (كما كان يفعل الغزاة القُدامى) بل انها شكلت تطور الشعوب التي أخضعتها لخدمة مصالحها الاقتصادية . وخير مثال لذلك نجده في مصر : فقد بدأت على ضفاف النيل في عهد محمد علي تجربة تنمية تشبه الى حد كبير التجربة التي

---

(٧) تُنحى جانباً التفسيرات العنصرية كالزعم بمحدودية قدرات غير الغربيين او ادعاء ان الاسلام يدعو للتواكل ... الخ . وكذلك التفسيرات الجغرافية كالقول بأن المناطق الحارة تورث الكسل . فحضارة الغرب لا يتجاوز عمرها خمسة قرون . وقد شهدت بعض البلدان الحارة التي يصفونها بالتخلف حضارات مزدهرة قبل ذلك بعشرات القرون . ولكن تأصيل ظاهرة التمركز السلالي (ethnocentrism) لدى الغربيين بصفة عامة يجعل حتى اخلصهم نية يحسب ان الحضارة الغربية هي التقدم بعينه ولا تقدم بعيداً عن مسارها .

(٨) الجزية تقابل الكلمة الانكليزية «tribute» وفي استخدام « الباب العالي » لها خلط من جانب سلاطين آل عثمان الذين خلعوا على انفسهم خلافة المسلمين . فالاسلام لا يجيز فرض الجزية على مسلم . وتلك التي كانت مفروضة على الذميين كانت ضريبة فردية مفروضة على كل رجل بالغ قادر على العمل (ما عدا رجال الدين) وبسعر ثابت لا يتغير حسب تغير الدخل ، ولذلك كان سعرها بسيطاً . وهي تشبه ضريبة الرؤوس المعروفة في القانون الروماني .

بدأت في اليابان بعد ذلك بحوالى نصف قرن وشملت تطوير الزراعة وانشاء الصناعات الحديثة والتوسع في التعليم والارتقاء بالخدمات الصحية ... الخ .

ولو افترضنا جدلاً استمرار هذه التجربة لكان من المتصور ان تصل مصر الى تطور يشبه ما حدث في اليابان . ولكن اليابان مجموعة جزر في آخر الارض فقيرة الموارد لم تحرص أيُّ دولة غربية على احتلالها . اما مصر فهي ذات موقع استراتيجي فريد على طرق الاستعمار . وهي جزء من الامة العربية لابد من أن يمتد تأثير ما يجري فيها الى انحاء اخرى من الوطن العربي . ولذلك نسي الغرب صراعاته واتفقت كلمته على ضرب التجربة المصرية وتصفيتها وانتهى الامر باحتلال الانكليز لمصر . فماذا حدث في ظل الاحتلال ؟ كان دور مصر الاساسي في نظر المحتل هو تزويد مصانع النسيج الانكليزية بأجود انواع القطن . وطبق السياسة التي تكفل تحقيق هذا الهدف : ففي عام ١٨٩٣ صدر القانون المدني وهو يُقرّ لأول مرة في تاريخ مصر الطويل بمبدأ الملكية الفردية المطلقة في الاراضي الزراعية ، ودعم طبقة كبار الملاك بشتى الوسائل لأنهم يزرعون القطن ، واهتم بمشروعات الري والصرف والنقل بالسكك الحديدية ضماناً لوصول القطن من جميع انحاء البلاد الى ميناء الشحن بالاسكندرية. واوجد نظاماً مصرفياً متكاملاً لتمويل محصول القطن: من بنوك عقارية تُقرض كبار الملاك الى بنوك تجارية تمول تجار الداخل والمصدرين ، واقام في الاسكندرية بورصة تضاهي بورصة ليفربول واهتم بالبحث العلمي والتكنولوجي في مجال انتقاء بذور القطن وتوليد انواع جديدة منه . وهكذا أدّى الاحتلال البريطاني الى تقدم القطاع القطني تقدماً ملحوظاً . ولكن هذا التقدم تم على حساب قطاعات اخرى مثل الصناعة والتعليم والصحة ... الخ ، وحتى ١٩٥٠ كان القطن الخام يمثل ٨٥ بالمائة من صادرات مصر . من هذا المثل يتضح ان التخلف بالمعنى الاصطلاحي ليس ركوداً وجموداً ولكنه تنمية معوجة distorted متوجهة الى الخارج extroverted تورث التبعية dependency . فسعر القطن لم يكن لمصر اي قول في تحديده في حين ان كل حياة الشعب المصري كانت تسير وفقاً لتقلباته .

ب ـ ان التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفاً ، فالمجتمع والفرد ، كل منهما كيان متكامل . واذا جاز لاغراض البحث العلمي الفصل بين علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والنفس ... الخ ، فإنه لوهم كبير ان يظن البعض بامكان اجراء هذا التقسيم في كيان الفرد او كيان المجتمع . ومن ثم لا يتصور ان تزدهر صناعة حديثة متقدمة على يد شعب امي . ويكون من العبث الكلام عن انتاجية العامل اذا كان سوء التغذية قد جعله ضعيف البنية ، وسوء ظروف المعيشة يصيبه بالكثير من الامراض . ولن يغير فرض اسلوب الحياة الغربية في شكلياته ومحاربة معالم حضارته الاصيلة في جعله يقفز الى صفوف الشعوب الاوروبية . لقد استند اتاتورك الى سلطاته غير المحدودة ليجعل من تركيا دولة اوروبية علمانية . فماذا حدث بعد ستين عاماً من هذه السياسة؟ ما زالت تركيا، بكل المقاييس ، من الدول المتخلفة لا تعرف الاستقرار السياسي واشتد فيها ساعد دعاة العودة الى الاسلام . ان التنمية تكون شاملة او لا تكون اصلاً والتنمية حقاً مشروع مجتمعي ينبع من اعماق الشعب بقصد تجديد حضارته وليس لنبذها بدعوى التحديث.

ج ـ ان التنمية بهذا المعنى الشامل لا بد من ان تؤسس على الاعتماد على النفس ، على الموارد الذاتية ، وعلى البشر قبل كل شيء . فبدون اقتناع المواطنين بأن التنمية لمصلحتهم ولمصلحة اولادهم ، وبدون مشاركتهم الايجابية في تحديد اهدافها المرحلية ومشروعاتها واقتسام عوائدها بقدر اقتسام ما تستلزمه من تضحيات ، وبدون الارتقاء المستمر بالمستوى العلمي والفني والصحي لكل المواطنين يصعب حقاً الاعتماد

على النفس . والاعتماد على النفس لا يعني الانغلاق والاستغناء عن التبادل الخارجي . ولكنه يفترض ان يكون هذا التبادل انتقائياً ومتكافئاً فهو يجد امتداده الطبيعي في الاعتماد الجماعي على النفس لمجموعات الدول المتجاورة ، ومن باب اولى تلك التي تنتمي لقومية واحدة[٩] . وهو من ناحية اخرى يقاوم عدم التكافؤ في المعاملات مع الدول الصناعية المتقدمة ولا يأخذ عنها اعتباطاً او انبهاراً ، وإنما على اساس تقدير سليم لما يلائم الاقتصاد الوطني .

د ـ ان اصحاب المصلحة في استمرار الاوضاع الراهنة وفي مقدمتهم الشركات متعددة الجنسيات والحكومات التي تساندها لا بد من ان يقاوموا التنمية الحقة والشاملة في اقطار العالم الثالث . فالاوضاع الراهنة تمكنهم من الحصول على نصيب كبير من الفائض الاقتصادي الذي يتحقق في اي من تلك الاقطار . والتنمية المستقلة تحد من هذا الفائض المحوَّل للخارج ، بل يمكن أن تصفيه تصفية شبه كاملة . لأن هذه التنمية ستكون نابعة من المجتمع ذاته endogenous ومتوجهة الى الداخل self-centred . وهذا يعني اعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتدنّى بمستوى الاعتماد على الدول الصناعية المتقدمة . ولو نجحت تجارب كثيرة للتنمية المستقلة لتعيّن على تلك الدول ان تعيد تشكيل بنيتها الداخلية وتقبل الحد من مستوى الاستهلاك المادي في مجتمعاتها . لكل هذه الاعتبارات ولكثير غيرها تتحقق التنمية المستقلة بمواجهة مع الدول الصناعية وليس بمعاونتها . انها معركة طويلة وقاسية مفروض علينا ان نخوضها كما خضنا معارك التحرر السياسي . ذلك ان التنمية الحقة هي تحقيق التحرر الاقتصادي والحضاري من هيمنة الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات . هذا مع العلم بأن المواجهة لا تستبعد المفاوضة ولا تعني المقاطعة الشاملة . فنحن نعيش في عالم واحد اختزلت فيه المسافات وتراجعت الحدود . ولكن شتان ما بين حذر المفاوض من موقع المواجهة وبين المفاوض من موقع الاستجداء المستتر وراء ما يسمى حياء او خدعة « التعاون الدولي » .

هـ ـ ليس للتنمية المستقلة نموذج واحد ، وإنما يتعين على كل شعب ان يجد بنفسه طريقه الى تحقيقها مستفيداً من تجارب الآخرين فالتاريخ لا يكرر نفسه . وكل تقدم في تاريخ البشرية تمَّ في ظروف محددة لا يمكن اصطناعها من جديد . والمحاكاة لن تقود الى ايّ نجاح يذكر ، واذا سلمنا جدلاً بنجاحها فإنَّ ثمن هذا النجاح سيكون امحاء الشخصية الحضارية بما تمثل من قيم ومعتقدات . وهذا ما تثور ضده الشعوب عادة . وقد يذهب رد الفعل الشعبي الى حدود تجاوز المطلوب للحفاظ على الحضارة القومية . إن الفرد يتميز بقدرة عظيمة على المحاكاة . اما الانسان فميزته الاساسية هي القدرة على الابداع . ومن ثم إن اهل الفكر والعلم عندنا مطالبون بدور أساسي يتمثل في المراجعة النقدية لما تلقوا من « معرفة » والعودة بالنظرة النقدية نفسها الى تراثنا الحضاري ، والاقتراب من جماهيرنا والتعلم منها بدل التعالي عليها . وبمثل هذا المسلك يمكنهم ان يفكروا تفكيراً حراً وان يبتدعوا الحلول التي تلائمنا[١٠] .

---

(٩) انظر : اسماعيل صبري عبدالله ، « العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية ،» **المستقبل العربي** ، السنة ١ ، العدد ٣ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٨) .

(١٠) انظر في شرح سقوط وثنية النماذج : ابراهيم سعد الدين وآخرون ، **صور المستقبل العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) (الصادر ضمن « مشروع المستقبلات العربية البديلة » لجامعة الامم المتحدة الذي يديره مكتب الشرق الاوسط التابع لمنتدى العالم الثالث) .

ثانياً : التنمية والتخطيط

١ ـ في البدء تكون الاستراتيجية

انتشار الممارسات التخطيطية في الاقطار العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث وتسليم الفكر الغربي بضرورة التخطيط للتنمية ، واقرار الهيئات الدولية وبصفة خاصة البنك الدولي بأهمية التخطيط ، كل هذا يعني ان اقتصاديات البلدان المسماة بالنامية لا يمكن أن تحقق اي نوع من التنمية في ظل تلقائية السوق . وهذا ما يغنينا عن الخوض في الاسباب التي تجعل من التخطيط ضرورة . وما يعنينا في هذا المقام هو ان مفهوم التخطيط نفسه يفترض التسليم بدور اساسي للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي بأوسع المعاني . وهذا بدوره يفترض ان الدولة تمثل مصالح المجتمع اياً كان مدى صحة هذا الفرض . وسلطة الدولة هي اولاً وقبل كل شيء سلطة سياسية ، اي سلطة صانع او صانعي القرار في اطار نظام الحكم السائد في البلد المعني . وجهاز التخطيط لا يعدو ان يكون جهازاً فنياً يتحرك في اطار قرارات سياسية تعبر بطريقة او باخرى عن مصالح اجتماعية وعلاقات قوى في داخل المجتمع . فالمخططون لا يحكمون ولا ينبغي ان يحكموا ، وهم في عملهم الفني ملتزمون بالتوجه السياسي الذي تفرضه الدولة . واذا حاولوا وضع خطة سليمة فنياً ولكن السلطة السياسية لا تعتمدها وسيلة لتحقيق سياستها او لا تعيرها الاهتمام الواجب ، فإن خطتهم مهما تكن جودتها الفنية ستظل وثيقة ممتعة لمن يدرسها ولكن اثرها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي سيظل محدوداً للغاية . وستكون سلطات الدولة التي أقرت الخطة اول من يخرج عليها ، وتلك حال شائعة بدرجات متفاوتة في تجارب التخطيط العربية وغير العربية .

فالتخطيط في تعريف بسيط هو عملية التعرف الكامل بقدر الامكان على الموارد المتاحة للمجتمع في سنة معينة (سنة الاساس) وأوجه استخدام تلك الموارد . ثم رسم الصورة المثلى (في حدود الممكن) لوضع الموارد والاستخدامات في نهاية الخطة ، واخيراً ـ وليس ذلك اقل الامور اهمية ـ اقتراح السياسات والاجراءات والمشروعات الكفيلة بنقل المجتمع من اوضاع سنة الاساس الى الاوضاع المنشودة في نهاية مدة الخطة . ولما كان التغيير يستغرق وقتاً يتجاوز السنة والسنتين فقد اعتمدت تجارب التخطيط على التخطيط متوسط المدى (ما بين ٤ الى ٧ سنوات) حيث ان امداً اقل من ذلك لا يكفي لتنفيذ مشروعات التغيير ، وان امداً اطول من ذلك يتعذر تقدير متغيراته بالدقة اللازمة لخطة تفصيلية . ومفتاح هذا كله هو تعبير **الصورة المثلى** . فكيف تحدد الامثلية ؟ وما هي المعايير التي تقاس بها ؟ فأهداف اي خطة متوسطة الاجل هي بالضرورة اهداف مرحلية يجب ان تقترب بالمجتمع من غاياته التي حددها لنفسه .

وتحديد الغايات المجتمعية في الامد الطويل هو ما نطلق عليه لفظ الاستراتيجية . واستعارة التعبير العسكري هنا في محله . فالتنمية حرب ضد مظاهر التخلف من فقر وجهل ومرض وضعف المكانة الاقتصادية والسياسية للمجتمع في المعترك الدولي . وهي بالضرورة حرب طويلة تختلف ساحاتها واسلحتها من بلد الى بلد ومن مرحلة الى اخرى . وهي غير متضمنة في اي كتاب علمي او مذهبي يمكن الرجوع اليه كما يرجع الطبيب الى علم الاقرباذين(*) . ولذا فإن على المجتمع ان يرسم لنفسه الصورة التي يريد ان يكون عليها بعد عشرين او ثلاثين عاماً . وتلك هي الغايات التي على التنمية ان تبلغها . ولا بد من ان نشير هنا الى ان استشراف هذه الصورة يجب ان يأخذ في الحسبان ان تحقيقها يعني تغييراً عميقاً في بنية الاقتصاد والمجتمع والعلاقات

(*) فن تركيب الادوية .

بين مختلف القوى الاجتماعية . كما انه يفترض تضحيات يتعين ان يتحملها هذا الطرف او ذاك من تلك القوى . واخيراً على صانعي القرار السياسي ان يعوا ان تحقيق الاهداف طويلة المدى يتجاوز اعمارهم ، وأنه يحمل في طياته ضرورة تغييرات في نظام الحكم وأساليبه . فالوصول الى التحرر الاقتصادي والفكري واسترداد الشعب لقدرته على العمل والخلق والابداع وتصفية ابشع مظاهر التخلف امور تتجاوز الجيل الواحد ، بل الجيلين او الثلاثة . وتختلف الاستراتيجية عن مجرد الاماني من حيث انها تحدد ايضاً المراحل اللازمة لتحقيقها والامكانات التي يمكن حشدها في كل مرحلة .

وتلك كلها امور سياسية تُحسم سياسياً وليس بقرارات من جهاز التخطيط اياً كانت مكانته في تنظيم الدولة . ولكن هذا القول لا يعني بحال إلّا دوراً في اعداد الاستراتيجية لجهاز التخطيط ، بل على العكس نعتقد ان له دوراً كبيراً يتمثل في تبصير السلطة السياسية بالنتائج القريبة والبعيدة لما تتخذه من قرارات . فرجال الحكم في معظم اقطار العالم الثالث تستغرقهم قضايا الساعة والمشكلات اليومية المتتابعة حتى يكاد معظمهم ان يفقد الوعي بعنصر الزمن من حيث انه ماضٍ له بصماته على الحاضر ، ومن حيث انه مستقبل يتأثر بقرارات اليوم ويحمل في الوقت ذاته متغيرات جديدة . ومن هنا يبرز اول واجب على جهاز التخطيط الا وهو تحليل الاوضاع الراهنة تحليلاً عميقاً والبحث عن جذورها . ان **التخطيط عبث اذا لم يكن المخططون على اعلى قدر من المعرفة بأوضاع المجتمع وظروف نشأتها وعوامل تطورها** . والواجب الثاني للمخطط هو ان يهتم بالدراسات المستقبلية محاولاً استكشاف الاحتمالات المختلفة لتطور اوضاع المجتمع بدءاً من السيناريو البسيط المبني على استمرار الاتجاهات والاوضاع السائدة حالياً وانتهاء بالسيناريو الشرطي المبني على افتراض تغير بعض الاوضاع او ما يُسمى سيناريو « اذا حدث كذا ... سيحدث كيت » والواجب الثالث هو التبصر بما يمكن أن يكون بين الغايات من تعارض ، وبضرورة ترجمة الغايات البعيدة الى مجموعة متسقة من الاهداف (اي لا تعارض بينها) وان يختبر مثل هذه المجموعة من خلال سيناريو استهدافي normative يكشف عن مدى امكان تحقيقها وعن مقتضيات ذلك . بهذا يُلقي المخطط الاضواء التي تنير الطريق بحيث يدور الحوار في المجتمع ومع من بيدهم سلطة اتخاذ القرار على اسس واقعية وعلمية بقدر الامكان . وهكذا تأتي الاختيارات السياسية المحددة لمعالم استراتيجية التنمية قريبة من الواقع وليس مجرد سرحة خيال او ثمرة اندفاع في اتجاه معين تحت تأثير ظروف عارضة . وعندئذٍ يصبح واجب المخطّط الرابع وضع خطة طويلة المدى مدتها بين ١٥ ـ ٢٠ سنة تعبر عن الاستراتيجية التي ارتضاها المجتمع .

٢ ـ الاهداف المرحلية

وكل هذا الجهد هدفه وضع الخطط المتوسطة المدى في اطار منظور شامل لتطور المجتمع كله في المدى الطويل . وبعبارة اخرى يجب ان تندرج تلك الخطط في مسار واحد كحلقات يكمل بعضها البعض . ويبقى بعد ذلك ان الخطط متوسطة الاجل هي اداة اعمال التخطيط كما سبق ان ذكرنا . وفيها ايضاً تكون نقطة البدء تحديد الاهداف المرحلية التي تصاغ الخطة لتحقيقها . والقرار فيها قرار سياسي تصدره السلطة السياسية . ويتعين على جهاز التخطيط قبل اعداد الخطة ان يطرح على المجتمع والدولة مجموعات بديلة من الاهداف المتسقة مع بيان تكلفة وعائد كل مجموعة ومدى اقترابها من الغايات الاستراتيجية وما تستلزمه من سياسات واجراءات ومشروعات ؛ بحيث يصبح المطلوب من السلطة السياسية هو الاختيار ـ بين هذه المجموعات من الاهداف ـ ما تراه ممكناً سياسياً . ونود ان نؤكد هنا على صفة الاتساق consistency فأهداف الخطة لا يجوز ان تكون قائمة انتقائية لا يربط بينها رابط ، بل يمكن ان يتناقى تحقيق بعضها مع

تحقيق البعض الآخر . وأبسط مثل لذلك هو ان تستهدف الخطة رفع معدلات الاستهلاك والادخار بما يجاوز مجمل الدخل القومي . وعلى العكس، معنى الاتساق هو ألا يعرقل تنفيذ هدف تحقيق الآخر والسعي لأن يكون في تحقيق هدف ، ما يدعم تنفيذ الاهداف الاخرى . فالموارد بالضرورة محدودة (نعني الموارد العينية لا المالية) والاهداف كثيرة وكبيرة . ومن ثم يتعين تخصيص الموارد على نحو يحقق مجموعة متسقة من الاهداف مما يمكن معه تفادي الاختناقات في التنفيذ أياً كان سببها . وبهذا نضمن تنفيذ الخطة وتكون محصلة تنفيذها متكاملة اكثر من تنفيذ مشروعات مبعثرة ليس بينها رابط . ومثل هذا العمل شاق ومضنٍ اذ انه يفترض ان كل مجموعة من الاهداف اجريت لها الحسابات الاقتصادية اللازمة وبصفةٍ خاصة التشابكات القطاعية والصورة التوازنية للاقتصاد القوي في مجموعه . ولكن هذا الجهد له دور تربوي عظيم ولاسيما اذا كان النقاش حول الاختيارات مفتوحاً للجميع . ان مدى صحة القرار تتوقف على كمية ونوعية البيانات المتاحة لصانع القرار ، وهذا الجهد التحضيري يعظّم من فرص اتخاذ القرارات الاصلح .

ومن نافلة القول الاشارة الى ان الاقطار العربية التي اخذت تمارس التخطيط وانشأت له الاجهزة والوزارات لم تتبع النهج الذي تقدم . وهذا ليس عيباً في العرب ، فمعظم دول العالم الثالث لها ممارسات من نفس النوع ، كما ان الانصاف يقتضي ان نقول ان عدم اتضاح مفهوم التنمية وابعادها ومشكلاتها وغموض ما سُمّي بنظريات التنمية يفسر،الى حد كبير، هذا القصور . ففي وطننا العربي مثلاً كانت المحاجاة بين دعاة الاقتصاد الحر ودعاة الاشتراكية هي الشكل الاساسي للجدل حول التنمية ، هذا علماً بأن القضية ليست مجرد اختيار بين نظامين اجتماعيين ، لأن هذا الاختيار امر فكري يحكم التوجه العام ولكنه لا يقدم بذاته فهماً علمياً كاملاً لقضية التنمية بابعادها الملموسة في قطر معين . وهذا الفهم هو لب القضية . وليس بخافٍ ان كاتب هذه السطور اشتراكي ثابت على موقفه الفكري منذ اكثر من ثلاثين عاماً . ومن هذا الموقع اقول ان اختيار طريق الاشتراكية يُلقي على دعاتها وعلى من يتصدون للسير على طريقها عبئاً هائلاً من العمل العلمي والتفكير الخلاق المعايش للجماهير والمتفاعل معها لوضع استراتيجية للتنمية الاشتراكية في الظروف المحددة والواقع الملموس للقطر الذي يختار هذا السبيل . وكما انني اقاوم محاكاة الغرب ، فإنني اعتقد ان محاكاة الدول الاشتراكية الاوروبية غير واردة كذلك . حقاً ان تجارب هذه الدول غنية بالدروس التي يجب ان نستوعبها جيداً ولكنها لا تتضمن حلولاً « جاهزة » لقضايا التنمية في بلادنا يكفي ان نقتنيها . واضيف في هذا المقام اهمية دراسة تجارب العالم الثالث في هذا الصدد .

تحتل امريكا اللاتينية مكانة خاصة من حيث اهمية الدراسة ، وذلك لسببين : الاول هو ان دول امريكا اللاتينية حصلت على استقلالها السياسي منذ حوالى القرن ونصف القرن ، وهي قد اتجهت في مجموعها نحو سياسات نشيطة للتنمية منذ نهاية الاربعينات ، ونتائج ما وصلت اليه مطروح امامناكواقع وليس كفروض نظرية. والسبب الثاني هو ان عدداً كبيراً من الاقتصاديين من ابناء تلك القارة قد انكبوا على دراسة التنمية منذ مراحل الدعوة اليها الى مراحل تحليل التجارب وما ادت اليه السياسات التنموية من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهم قد اسهموا

بكتاباتهم فيما يمكن ان نسميه الثورة في الأدب التنموي التي شهدتها السبعينات[١١] . كذلك يجدر بنا ان نُعنى بتجربة التنمية والتخطيط في الهند باعتبارها اول دولة « مستقلة حديثاً » اخذت بالتخطيط منذ اوائل الخمسينات . وكانت انجازاتها وعثراتها محل التحليل الواضح والموضوعي تصدى له عدد كبير من مفكري ذلك البلد القاري الابعاد .

ثالثاً : اسلوب التخطيط

١ ـ التعلم لدى من لم يتعلم

يبدأ اعداد الخطة الفعلي بعد حسم قضية الاهداف المرحلية بقرار سياسي ، هنا يترك المجال للمخططين لاعداد الخطة . ومن ثم يثور السؤال البسيط . كيف تنجح في وضع خطة واقعية ممكنة التنفيذ ؟ ما حدث تاريخياً هو ان معظم المسؤولين عن التخطيط والمشتغلين به في بلادنا اتجهوا بحكم العادة نحو الاقتصاديين الغربيين بحثاً عن الاجابة عن هذا السؤال . وساعد على ذلك ان الربط بين مفهوم التخطيط ونموذج تطبيقه في الاتحاد السوفياتي قد دفع بالحكام ومعاونيهم من المخططين الى ان يؤكدوا بأنهم بعيدون عن الماركسية « والشيوعية » وان أعلن بعضهم موقفاً اشتراكياً ، كما يقتضي الانصاف ان نقول ان الاقتصاديين في الدول الاشتراكية الاوروبية ، وبصفة خاصة في الاتحاد السوفياتي ، كانوا، الى حد كبير، اسرى تجربتهم الخاصة ولم يقبل على محاولة فهم الظروف الخاصة لدول العالم الثالث الا عدد محدود منهم وفي مرحلة متأخرة .

ومهما يكن من امر ، فإن غالبية من اشتغلوا بالتخطيط في بلادنا تعلموا في الدول الغربية ، وفي مصر مثلاً كانت البعثات الاولى التي قررها معهد التخطيط القومي بعد إنشائه في عام ١٩٦٠ توفد الى الولايات المتحدة بلد المشروع الحر الذي لا يوجد بجامعاته معاهد للتخطيط او حتى كراسي استاذية في هذه المادة . والامريكيون حين يستخدمون كلمة تخطيط يقصدون عادة تخطيط المدن او الاحياء السكنية ...[١٢] . لقد اشتغل اقتصاديو الدول الغربية بالقضايا التي تهم بلادهم ، وكلها تتعلق بالاقتصاد الرأسمالي المتطور ، وهذا امر طبيعي . وابتعدوا عن دراسة اوضاع الدول الاشتراكية، وتركها الامريكيون بالذات للمتخصصين في الدراسات السوفياتية ، كما لو كان العالم الاشتراكي وضعاً شاذاً يجب ان يدرس في مجموعه ومن زاوية ما يمثله من خطر على

---

(١١) انظر بصفة خاصة المؤلفات التالية :

Paul Prebich, *Peripheral Capitalism*;Celso Furtado,*Développement et sous-développement;*FernandoCordoso, *Sociologie de développement en Amerique latine;* A.G. Frank, *Towards a Theory of Capitalist underdevelopment;* R. Stavenhagen, *Sept thèses érrounées sur l'Amerique latine;* Th. Dos Santos, *The Stucture of Dependence;* O.Sunkel, *Intégration capitaliste transnationale et désintégration nationale,*

وكذلك الدراسات ذات المستوى الرفيع التي تنشرها مجلة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية *CEPAL Review* التي تصدر منذ عام ١٩٧٦ .

(١٢) عندما زرت واشنطن زيارة رسمية وزيراً للتخطيط في صيف عام ١٩٧٤ ،اعدلي السفير المصري لقاء مع عدد كبير من رجال الاعمال البارزين . وقد سألني احدهم بما عهد في الامريكيين من صراحة : ماذا تعني كلمة وزارة التخطيط ؟ وهل هي نوع من الوزارات مقارب لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة؟ واقر بأنني احترت في الرد على سؤاله غير المتوقع .

« العالم الحر » . وصاغ الامريكيون بما ألفوه من التعامل بحرية مع اللغة الانكليزية اسما « لعلم جديد » هو Sovietology او Kremlinology[١٣] .

اما العالم الثالث فهو ايضاً حالة شاذة ، تشبه الحالة المرضية ، لأن بلدانه لم تلحق بركب الدول المتقدمة . ومن ثم فهو وحده موضوع الدراسة في فرع « التنمية الاقتصادية » وقد يتطرق اساتذته الى الحديث عن تخطيط التنمية الاقتصادية . وهم حين يفعلون يقعون في تناقض بين فكرهم الاصيل القائم على مذهب « المشروع الحر » وبين ضرورة تدخل الدولة لتخطيط التنمية الاقتصادية ، ولهذا كثيراً ما تكون كتاباتهم عن التخطيط مجردة تبتعد عن الواقع لتستتر وراء النماذج الرياضية التي تفترض بتجريدها عمومية تطبيقها مهما اختلفت الظروف الواقعية لبلدان العالم الثالث . وقد لاقى نموذج هارود ودومار نجاحاً كبيراً حيث اعتمدته اجهزة التخطيط في معظم اقطارنا . ولست بصدد تقويم هذا النموذج او مقارنته بغيره . ولكن وجه اعتراضي ينحصر في ان لكل نموذج فروضه ومعلماته ومتغيراته . وتلك لا يتصور ان تكون واحدة في كل البلدان ، كما انني اسجل على المخططين ـ وقد اشتغلت بالتخطيط امداً ليس بالقصير ـ انهم لم يطرحوا قضية وضع نموذج يكون اكثر تصويراً لحركة مجتمعاتنا العربية . مجرد الفكرة لم تطرح مع ان الوطن العربي فيه عدد لا يستهان به من الاقتصاديين الرياضيين والمتخصصين في الاقتصاد القياسي والرياضيين المشتغلين بالنمذجة modelling .

والقضية ليست قضية نعرة قومية ، ولكنها قضية قصور النماذج المستخدمة عن التعبير عن حقيقة مجتمعاتنا وبالتالي فإنها تتضمن درجة من عدم اليقين تنعكس في تعثر او تعذر تنفيذ الخطة . ويكفي مثلاً لذلك ان هذه النماذج تفترض قاعدة من البيانات الرقمية الثابتة والمستمرة لحساب المعاملات المختلفة مثل معامل رأس المال المنتج ، او المعاملات الفنية التي تُبنى على اساسها جداول المدخلات والمخرجات ، ومعاملات كفاءة تشغيل رأس المال الثابت او حساب انتاجية العمل في القطاعات المختلفة مقارنة بتكلفة فرصة العمل الجديدة في كل قطاع ... انه من المثير ان نستخدم نموذجاً رياضياً للتخطيط في بلد لا يعرف المخططون فيه، اولاً على وجه الدقة، عدد سكانه ولا معدلات زيادتهم ولا نسبة التعليم بينهم ؛ بل ان بعض ادوات التخطيط التي صيغت اصلاً في الغرب لقياس سلوك الاجماليات الاقتصادية على اساس من توافر الاحصاءات مثل جداول المحاسبة القومية ، وجداول التدفقات المالية ، وجداول التشابك القطاعي لا تتوافر بياناتها عندنا . ولم يكن امام المخطط الذي يستخدم هذه الادوات الا ان يسد الثغرات التي تتركها الاحصائيات المتاحة بأرقام تقديرية . والتقدير وارد بلا شك في بعض الحالات ، ولكنه لا يكون تقديراً الا اذا بُني على اسس واضحة ومحددة . وبدون ذلك يهبط التقدير الى مستوى التخمين[١٤] . يضاف الى ذلك ان دلالة التغير في بعض عناصر تلك الجداول تختلف في بلدان العالم الثالث عنها في البلدان الصناعية المتقدمة . ففي هذه الاخيرة بنية اقتصادية متكاملة ومتنوعة تجعل للزيادة او النقص في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي دلالة على مستوى النشاط الاقتصادي في مجموعه وكفاءة ادائه .

---

(١٣) ليس لأي من الكلمتين ذكر في معجم اكسفورد للغة الانكليزية .

(١٤) وقد اخترع الامريكيون لمثل هذه الاحوال كلمة « guestimation» .. !

اما في الكثير من البلاد النامية التي لم تبن بعد صرحاً اقتصادياً من هذا النوع فيمكن ان يقفز معدل النمو قفزات كبرى تحت تأثير عامل واحد وعارض وغير متكرر . ونسوق مثلاً على ذلك من الوطن العربي ، فقد قفز معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لليبيا في الفترة ما بين السنوات ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بمتوسط سنوي قدره ٢٤,٤ بالمائة وهو رقم خيالي لم تشهده اطلاقاً اي دولة صناعية متقدمة . وكان مرجع ذلك الارتفاع اكتشاف النفط واستخراجه وتصديره . وحين حاولت ليبيا القيام بتنمية نشيطة وعدم استنزاف للنفط هبط معدل النمو الى ٢,٢ بالمائة في المتوسط بين السنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، ولكن الدليل على ان التنمية كانت نشيطة هو الارتفاع المستمر في متوسط دخل الفرد خلال الفترة نفسها[١٥] . ويمكن أن نسوق مثلاً افتراضياً يصور مدى خطورة الاعتماد على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للتنمية . فلو افترضنا بلداً يحكمه دكتاتور غاشم قرر سجن نصف سكان البلاد نجد ان مثل هذا الاجراء قد ينعكس في شكل زيادة في معدل النمو المذكور . فبناء السجون لاستيعاب هذه الاعداد هو من قبيل تكوين رأس المال الثابت وفقاً لتعريفه في قواعد المحاسبة القومية، ومرتبات السجانين ، وتغذية المسجونين تُعد عائداً لهذه الخدمة السيادية وفقاً للتعاريف التي حددتها نظم المحاسبة القومية[١٦] . وبديهي ان هذا المؤشر مقسوم على عدد السكان يعيبه ما يعيب كل متوسط من هذا النوع من اهمال الحدود الدنيا والقصوى . ولذلك فهو لا يعبر بحال عمن استفاد من جهود التنمية ومن لم يستفد ، بل في حالات كثيرة لا يعبر عمن اضرت بهم تلك الجهود (حالة تراجع او تصفية الصناعات الحرفية تحت ضغط المنافسة من الواردات) .

ومن الامثلة الواقعية الظريفة التي تدل على سخف هذا المعيار ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في جيبوتي كان قبل استقلالها ٩٩٠ دولاراً في السنة (١٩٧٦) وانه هبط بعد الاستقلال الى مستوى ٤٨٠ دولاراً فقط (١٩٨٠) . وتفسير ذلك بسيط فالرقم الاول كان يتضمن مرتبات جيش الاحتلال والموظفين الفرنسيين ومن يتبعهم ليقدم لهم مختلف الخدمات ؛ وكانت تلك الدخول اعلى من مثيلاتها في فرنسا (لتضمنها بدل الاغتراب) فلما استقلت جيبوتي وغادرها معظم الفرنسيين وانكمش الوجود العسكري الفرنسي ، هبط المتوسط دون ان يعني هبوطه بالضرورة انَّ مستوى معيشة ابناء هذه الدولة الصغيرة قد تدهور عما كان عليه إبان الاحتلال .

٢ ـ قاعدة البيانات

وليس فيما ذكرنا ما يقلل من شأن الاساليب الرياضية وضرورة استخدامها في العملية التخطيطية . فهي وحدها التي تضمن اتساق الاهداف ، بل اننا ندعو للتوسع في استخدامها

---

(١٥) معدل نمو متوسط دخل الفرد في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ بلغ ٥,٢ بالمائة، اما في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ فقد ارتفع الى ١٨,٤ بالمائة سنوياً ، انظر :

World Bank, *World Development Report, 1982.*

(١٦) بشرط ألا يؤدي سجن نصف السكان بالطبع الى توقف الانشطة الاقتصادية الاخرى . وهناك مثل واقعي قريب من الفرض الجدلي الذي ذكرناه في النص ، فقد ادى الارهاب المستمر في اوروغواي الى هجرة اعداد ضخمة من السكان،بحيث ان معدل زيادة السكان فيها الذي بلغ ١,١ بالمائة بين السنوات ١٩٦٠ و ١٩٧٠ انخفض الى ٠,٣ بالمائة بين السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ . وهما معدلان لا نظير لهما في الانخفاض في امريكا اللاتينية بالاضافة الى الاعداد الكبيرة في السجون . ومع ذلك فالبنك الدولي يقدر معدل نمو متوسط دخل الفرد بـ ١,٤ بالمائة .

مستفيدين مما تقدمه الحاسبات الالكترونية من إمكانات ضخمة لمعالجة كميات هائلة من البيانات وسرعة التعامل مع نماذج رياضية متعددة وبالغة التعقيد ، مما يمكّن المخطِّط من اختيار كل فرض ، بل وتدقيق ما يحصل عليه من احصائيات عن طريق اختبارات الاتساق وغيرها وبما تتيحه من اعداد بدائل متعددة للخطة وفقا لتغيير بعض معطياتها .

ويفترض التخطيط السليم توافر قاعدة من البيانات الرقمية . وبقدر حجم هذه البيانات وتفصيلها ودقتها وتغطيتها لعدد كافٍ من السنين تكون مهمة المخطط ايسر . ونحن في اقطارنا العربية نعاني من قلة البيانات وعدم دقتها وفقدانها للشمول ، ويستحيل ان يحسن التخطيط ويتقدم بدون هذه القاعدة . وليس ثمة عقبة فنية في التعامل مع كمٍ هائل من البيانات . فقد اتاح التطور الالكتروني في هذا الباب آفاقاً تكاد لا تحد وبتكلفة غير باهظة . ولكن العبرة هنا ليست في الآلات او ما يطلق عليه اسم hardware وإنما بأساليب التعامل مع الآلات Software وفقاً لنوع وكمية البيانات التي تُختزن وتُسترجع والتعامل معها data processing وبصفة خاصة استخدام الحاسب الالكتروني لاستخراج المعدلات والمعاملات مع واقع تلك البيانات ثم في حل النماذج الرياضية التي تُبنى عليها . فالحاسب الالكتروني ليس « عقلاً » يفكر كما يقال احياناً في وسائل الاعلام العربية . وإنما هو آلة تستخدم لغرض معين ولا تؤديه على الوجه المطلوب الا بقدر ما يقدم لها من بيانات ومدى دقة تلك البيانات، وما يكلفها الانسان باجرائه عليها من عمليات رياضية . ومن المعروف ان اختيار الحاسب الالكتروني محكوم بالغرض من استخدامه .

ولهذا لا بد من ان يكون للمخطط دوره في عمليات الاحصاء . عليه ان يحدد نوع البيانات التي تلزم للتخطيط وان يُبدي الرأي في وسائل جمعها من مصادرها الاولى وأساليب تجميعها في بيانات عامة . ومن المسلم به ان بناء قاعدة بيانات وافية بأغراض التخطيط يستغرق فترة من الزمن ليست بالقصيرة . ومن ثم يتعين ان يتعاون المخططون والاحصائيون في تحديد اولويات العمل الاحصائي ، عليهم ان يتفقوا على « خطة » لبناء تلك القاعدة في عدد محدد من السنوات . فنحن نسلم بأن نقص البيانات يهبط بمستوى الخطة ، وليس ثمة عيب في ان يحاول المخطط اعطاء تصور تقريبي في حدود ما هو متاح له منها . ولكن العيب هو الزعم بأن مثل تلك الخطة جيدة وواقعية ، او محاولة سد ثغرات الاحصاء بتقديرات هي اقرب الى التخمين . وقد اثبتت التجربة عندنا وفي عدد آخر من بلدان العالم ان محصلة هذا المسلك توالي خطط متوازنة شكلاً تفارق الواقع ويفارقها مع استمرار قصور العمل الاحصائي . وقد آن الأوان لأن يُلحّ المخططون على السلطة السياسية التي تطالبهم بوضع خطط التنمية من اجل تطوير العمل الاحصائي . يجب ان يدرك الحكام بل المجتمع بأسره اهمية التقدير الرقمي في كل مجال وعلى كل مستوى . ولا نريد ان نستطرد هنا في الحديث عن تطوير العمل الاحصائي وكيف يكون . ولكننا نكتفي بالتأكيد على امرين : ضرورة اصرار المخططين على توفير قاعدة بيانات معقولة ، وضرورة تعاونهم مع اجهزة الاحصاء في تصميم تلك القاعدة .

ولا جدال في انه كلما زادت البيانات تزايدت امكانيات تحسين مستوى التخطيط . ولكن البيانات لا تتساوى من حيث الاهمية ، ولا من حيث اتصالها المباشر بالعملية التخطيطية . ومن ثم يكون افضل ما نصبو اليه هو ان يسير تطوير التخطيط جنباً الى جنب مع تطوير اعمال الاحصاء وان يكون لهذا كله اولوية في العمل الحكومي وقطاع الاعمال الخاص والعام، بل بين الجمهور كله

عن طريق استخدام اجهزة الاعلام في شرح اهمية البيانات الاحصائية وما ستستخدم فيه وما سيعود على الناس من النفع من ذلك كله . ومن ناحية اخرى يجب ان نسلم بأن من مظاهر التخلف ضعف الاهتمام بالتعبير الرقمي ودقته[١٧] . ويبين ذلك انه من العبث ان نتصور ان اي تطور عربي يستطيع في مدى خمس او عشر سنوات توفير قاعدة من البيانات مطابقة لما هو متاح مثلاً للمخطط الفرنسي . ولذلك لا بد من عملية فرز لتحديد البيانات المطلوبة ومعرفة الشكل الذي تظهر به والمصدر الذي يمكن ان تستقي منه في واقع كل قطر . ولهذا فإن الجهد المطلوب من المخططين في هذا المجال لا يقل عن ذلك المطلوب من الاحصائيين .

وكلما تقدم بناء قاعدة البيانات زاد حجم ما يؤديه المخططون من دراسة . فالرقم منعزلاً لا يدل على شيء كثير ، وإنما يتضح دلالة بالمقارنة مع ارقام اخرى . كما ان وراء كل رقم قصة او تاريخ يوضح كيف جاء وتحت اي عوامل تكوَّن وفي اي ظروف جُمع . فوفرة البيانات تُغري بالاغراق في المعالجة الرياضية . وقد ينزلق المخططون في هذا الاتجاه دون دراسة وافية لطبيعة البيانات ودلالاتها المختلفة . وثمة ما هو اخطر من ذلك . فكثير من ظواهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لا يمكن التعبير عنه رقمياً حتى الآن . مثل السلوك الاجتماعي ، طبيعة السلطة السياسية ، نوعية الحياة quality of life ، حقوق الانسان ... الخ ، مما يسميه المخططون الاوضاع التنظيمية . وكثيراً ما تؤدي عوامل، غير مقدرة كمياً، دوراً حاسماً في تغيير اوضاع المجتمع . فلا مقياس مثلاً في غيبة الديمقراطية لمدى رضا الناس او سخطهم . ولو توافر مثل هذا المقياس للامريكيين لما فوجئوا بالثورة في ايران مثلاً . كذلك على المخطط ان يدرك ان كل المعالجات الرياضية مبنية على نوع من الاستمرار مع زيادة او انخفاض في قيمة المتغيرات، ولم يواجه الرياضيون قضية انهيار النموذج المعبر عن نظام ما (في الطبيعة او في المجتمع) الا منذ سنوات معدودة حين صاغ رياضي فرنسي نظرية الكارثة Catastrophe theory[١٨] ، وتطور المجتمع كثيراً ما حكمته احداث انهيار في نظام او انقطاع disruption مثل الحروب والثورات . ومثل هذه الاحداث لا تجد حتى الآن مكاناً في النماذج الرياضية[١٩] .

واخيراً ، وهذا ليس ترتيباً للأهمية وإنما للسرد ، لا بد من مراجعة بعض المؤشرات التي

---

(١٧) استرعى انتباهي في الصيف الماضي دقة وبساطة وحسن ذوق الحملة الاعلامية التي قامت في المملكة المغربية تمهيداً لاجراء التعداد العام الذي كان محدداً له الثاني من ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ . كذلك لاحظت ان عمليات الاحصاء تتم تحت اشراف وزارة التخطيط .

(١٨) يعد الرياضي الفرنسي René Thom اول من وضع نظرية الكارثة ، انظر :

Alexander Woodcock and Monte Davis, *Catastrophe Theory* (Harmondsworth, England : Penguin, 1980).

(١٩) ذلك ان المشتغلين بالعلوم الاجتماعية قد استعاروا نماذجهم من تلك المستخدمة في العلوم الفيزيائية . وترجع اهمية نظرية الكارثة في انها اولاً، وقبل كل شيء، تناقض مبدأ استمرارية الظواهر في هذه الاخيرة وتقدم تعبيراً رياضياً عن معالجة انهيار انساقها . وقد استخدمت كذلك في النماذج البيولوجية ويبقى ان تستخدم في العلوم الاجتماعية . انظر للمزيد من التفصيل :

I. Ekeland, in: *La Recherche*, no. 81 (Septembre 1977).

وحول التحفظ ازاء النماذج الرياضية العالمية ، انظر :

Lesourne et al., «Interfuture Projects,» in: Organization for Economic Cooperation and Development [OECD], *Facing the Future, Mastering the Probable and Managing the Unpredictable* (Paris: OECD, 1979).

تُستمد من المحاسبة القومية ، ومن مراجعة بعض تعريفات نظام المحاسبة القومية الصادر عن الامم المتحدة والمنتشر في دول كثيرة(٢٠) . فليس ما جاء بهذا النظام المحاسبي امراً مُنزلاً ، ولكنه اجتهاد من صنع البشر يحتمل الخطأ والصواب . فهو لا يفيد كثيراً او قليلاً في اعداد عدد بالغ الاهمية من مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يحاول البنك الدولي قياسها : نسبة الاستيعاب المدرسي ، متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ، نسبة الامية ، نمط توزيع الدخل القومي ... الخ . واعتقد اننا نحتاج الى قياس ظواهر اخرى تعني بلادنا ولم يعتن بها اهل الغرب .مثال ذلك قياس مدى الاعتماد على الخارج ، او بعبارة اخرى مدى التبعية الاقتصادية ازاء الدول المتقدمة صناعياً . مثال آخر تطور نسب التبادل terms of exchange مع السوق العالمية ارتفاعاً وانخفاضاً . كذلك محاولة تقدير العائد الفعلي للتعليم او للخدمات الصحية ، ومحاولة تقدير مدى تكامل الاقتصاد الوطني بمعنى اعتماد قطاعاته على بعضها البعض وشمول نشاطه كل ارجاء القطر ... الخ .

واذا نزلنا من مستوى الاقتصاد الوطني في مجموعه الى مستوى المشروعات نجد انه من المتعين ان نعيد النظر في الاساليب السائدة في تقويم المشروعات التي تحسب عادة على اساس المشروع وفي المدى المتوسط،ولا تأخذ في الحسبان اعتبارات مثل الاثر السلبي على البيئة او حجم المكون الاجنبي ، او معدل استهلاك الطاقة او استهلاك المياه في هذا الوطن العربي الذي تُعد المياه من اندر موارده ... ونضرب مثلاً هنا بحسابات السياحة . فالمألوف في الدول المتقدمة ان يحسب عائد السياحة بخصم ما ينفقه السائحون الوطنيون في الخارج من مجموع ما ينفقه السائحون الاجانب في الداخل . وفي بعض اقطارنا يُحسب الثاني كله ولا يخصم منه الأول . ولكن القضية الاخطر هي ان الدول المتقدمة لا تبني الفنادق وما يلزمها من مرافق اساسية لمجرد استقبال الاجانب ، بل تكون فنادقهم الجديدة توسعاً في طاقة فندقية مستخدمة محلياً في الاساس . كما ان بناء تلك الفنادق وتأثيثها وما يستهلكه السائحون من طعام وشراب هي من انتاج محلي في غالب الحال . اما ما يجري في بلدان العالم الثالث من بناء فنادق خصيصاً لاستقبال السياحة الاجنبية كثيراً ما يُبنى بمواد مستوردة واحياناً بعمالة مستوردة وأثاث مستورد بالعملات الصعبة . بل ان حالة العجز الغذائي السائد في الوطن العربي مثلاً تجعل البلاد المستقبلة للسياحة تستورد نصيباً كبيراً مما يستهلكه السائحون من الخارج . ولذلك لا بد عند حساب عائد مشروعات السياحة من ان يخصم اجمالي الانفاق المتوقع من اجمالي الانفاق على المنشآت السياحية واستهلاك السائحين بالعملة الاجنبية وليس فقط تكلفة السياحة الوطنية في الخارج ، بل يمكن أن يذهب المخطط الى ابعد من ذلك بمقارنة الانفاق المطلوب على مشروعات سياحية وعائدة بالعائد الذي يمكن ان يتحقق لو استثمر المبلغ نفسه في مشروع صناعي او زراعي . ثم يبقى بعد ذلك الآثار الجانبية للسياحة في البيئة والمجتمع : تدهور الآثار التاريخية ، زيادة تلوث الشاطىء والبحار ، انماط الاستهلاك والسلوك التي يدخلها السائحون على المجتمع .

---

(٢٠) معروف ان نظام المحاسبة القومية الفرنسية يختلف عن نظام الامم المتحدة . كما ان المحاسبة القومية معروفة وممارسة في الدول الاشتراكية من قبل ظهور هذا المصطلح ولكن لها ايضا سماتها المختلفة عن النظامين المشار اليهما ، انظر في المقارنة بين ذلك كله :

J. Benard, *Comptabilité nationale et modèles de politique économiques.*

وهذا الاختلاف يدل بذاته على نسبية تلك المفاهيم وانها ليست اقانيم مقدسة .

ولا نريد ان نطيل في السرد ، وانما قصدنا التأكيد على الجهد الخلاق والتفكير المبدع والدراسة العميقة المطلوبة من المخططين في بلاد العالم الثالث ومنها اقطارنا العربية .

٣ ـ المركزية واللامركزية

ادى وضع الخطط في بلادنا، حتى الآن، الى القول بأن التخطيط لا يمكن أن يتصور الا مركزياً لانه موجه نحو تسيير الاقتصاد القومي في مجموعه . ووجود خطة شاملة للمجتمع كله ضرورة لا نزاع فيها . ولكن المركزية المطلقة ابرزت عيبين اساسيين في عملية التخطيط . العيب الاول هو افتقاد الواقعية المطلوبة نتيجة لقلة البيانات . والعيب الثاني هو عدم ارتباط اجهزة الدولة ووحدات قطاع الاعمال والافراد بما جاء بالخطة . والعيبان متلازمان . فمصدر البيانات هو نفس الاجهزة والوحدات والافراد الذين لا يلتزمون . ولما كان معنى الالتزام غائباً فلا مفر من ان نسلم بعدم العناية والدقة في تقديم البيانات المطلوبة لجهاز التخطيط . كذلك صدور الخطة في وثيقة واحدة، يغلب عليها الطابع الفني، يجعل تلك الاجهزة والوحدات والافراد لا تجد همومها وقضاياها منعكسة في الخطة .

وقد يكون نقص قاعدة البيانات وسيلة للقفز بالعملية التخطيطية قفزة كبرى للامام بالجمع بين المركزية واللامركزية . ويكفي ان نتخيل مناقشة عامة ومفتوحة للجميع وحرة حول اهداف الخطة، يشارك فيها المجتمع كله ولو بسماع المناقشات واثر ذلك في الاهتمام العام باعدادها . وعندئذٍ يمكن ان نخطو خطوة تالية وهي مطالبة المحليات واجهزة الدولة ووحدات الانتاج باعداد خططها في ضوء الاهداف العامة المقررة . وخلال هذه الفترة يُجري جهاز التخطيط الدراسات والتحليلات التي اشرنا اليها فيما سبق . ثم تتجمع الخطط التي يقترحها اولئك الذين يمارسون بالفعل النشاط السياسي والاداري والاقتصادي والاجتماعي (او كما يُسمون الآن real actors او الفاعلون الحقيقيون) لتدرس قطاعياً من ناحية (الصناعة ، الزراعة ، التعليم ... الخ) وكذلك جهوياً (اي على مستوى اقاليم القطر الاساسية)[٢١] . ثم يوضع هذا كله بين يدي جهاز التخطيط ليُجري عليه عملياته الفنية التي ترفع منه التعارضات وترتبه وفقاً للاولويات المقررة سياسياً وتضعه في الحدود التي تضمن توازن الخطة وتفادي الاختناقات ، وعندئذٍ يلحق بوثيقة الخطة ما يمكن أن ينفذه الفاعلون الحقيقيون في المجتمع مما كانوا قد اقترحوه ابتداء . وهنا ايضاً ييسر التقدم في علم المعلومات informatics وانتشار الحاسبات الالكترونية الصغيرة micro-processors وامكان الربط التلفوني بين عدد كبير منها وبين بنك المعلومات المركزي ، كل ذلك ييسر الى حد بعيد هذه اللامركزية المرتبطة في النهاية بخطة شاملة تحكمها في المقام الاول مصلحة الاقتصاد الوطني في مجموعه . وعلى هذا النحو يشارك معظم الناس في وضع الخطة ويفهمون اهدافها وعقبات التنفيذ التي يجب التغلب عليها . وعندئذٍ تزيد درجة التزامهم بالخطة .

ويتصل بهذا الموضوع اسلوب الالزام . فالجدل او المفاضلة بين التخطيط الملزم والتخطيط

---

(٢١) احترنا كثيراً في المشرق في التمييز بين ما يقابل كلمة «regional» بمعنى مجموعة اقطار متجاورة ، وما يقابلها حين تعني جزءاً من ارض قطر واحد . وقد وجدت اخواننا في المغرب قد خرجوا من هذا الخلط باستخدام كلمة « جهة » للدلالة على المعنى الاخير . وهي كلمة عربية اصيلة سبق ان استخدمها اسلافنا في هذا المعنى .

التأشيري طمس قضية اساسية في التخطيط الا وهي وسيلة الالزام . والاصل العام هو ان الالزام يتم بوسائل اقتصادية : حجب التمويل او اتاحته ، فائدة ميسرة او عالية ، توافر مستلزمات الانتاج للنشاط المطلوب وصعوبة الحصول عليها للنشاط غير المرغوب فيه ، خلق الاسواق بتوزيع عادل للدخول ، او تضييقها بفرض ضرائب ورسوم ترفع من سعر السلعة في السوق ... وفي خلفية ذلك كله توجد وسيلة الحساب الاساسية المتمثلة في اسلوب الموازين العينية للسلع والخدمات والعمالة وكذلك توجيه التدفقات المالية من حيث الحجم المطلق ومن حيث النشاط المستفيد منها . والالزام بقرارات ادارية ضرورة لا فكاك منها في ظروف ندرة الموارد . ويقاس تقدم الاقتصاد المخطط بمدى قدرة الدولة على الزام الناس بالخطة بوسائل اقتصادية وتراجع دور الاوامر الادارية . واخيراً فإن التزام وحدات القطاع العام بالخطة التزام اقتصادي نابع من ملكية الدولة لها ويجب ان تنفض عنه طابع السيطرة الحكومية على نشاط وحدات انتاجية يجب ان تدار على اساس اقتصادي سليم»[٢٢] .

وخلاصة القول ان عملية التخطيط للتنمية ليست مجرد سلسلة من العمليات الفنية الخالصة ، كما ان التخطيط لا يعرف طريقه الا اذا حدد له المجتمع استراتيجية واضحة للتنمية . كذلك فإن المشاركة الواسعة في اعداد الخطة ومناقشتها، ولاسيما من اولئك الذين يقومون على تنفيذها،امر حاسم في واقعية الخطة ومعدلات تنفيذها ومدى الالتزام الفعلي بها . واخيراً فإن التخطيط يحتاج لقاعدة بيانات مهمة ولدراسات متعمقة لفهم الواقع واستشراف المستقبل[٢٣] وليس فيما اقول شيء غير النقد الذاتي لتجربة التخطيط في الوطن العربي التي اتيح لي ان اشارك فيها . ولكن ثمة امراً علينا جميعاً ان نقر به وان نعمل على اصلاحه في اقرب وقت وذلك الامر هو اختفاء البعد القومي لدى المخططين القطريين. فليست الاقطار العربية مجرد جزء فيما يسميه المخططون « العالم الخارجي » حتى اذا لم يكن يجمع بيننا الا مجرد الحوار لكان ذلك كافياً لأن يكون للعلاقات مع الاقطار العربية الاخرى وضع خاص في نظر المخطط القطري . وربما كان إغفال هذا البعد نتيجة لعدم توافر البيانات ، وربما كانت الخطوة الاولى على طريق التنسيق والتعاون في المجال العربي توافر البيانات على مستوى كل قطر وتداولها بين اقطارنا . واذا وصلنا بعد ذلك الى تفاهم حول توحيد سنوات الخطة لأمكن تفادي كثير من الازدواجية والتنافس وتدبير وسائل تنشيط التعاون في الانتاج وزيادة حجم المبادلات بين اقطارنا .

---

(٢٢) انظر : Charles Bettelheim, *Calcul économique et formes de propriété*, économie et socialisme, 13 (Paris: Maspero, 1970).

(٢٣) اشرنا خلال الحديث عن الاقتصاد الاكاديمي الى اهمية دراسة البارزين من الكتّاب الذين تعرضوا للقضايا الاقتصادية قبل المدرسة الكلاسيكية. ونشير هنا الى ان النشأة الحقيقية للدراسات الاقتصادية صاحبت نشأة الدول الاوروبية الرئيسية في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر .

كانت البداية في هذه النشأة، كما نعلم، نوعاً من التحالف بين اسر من كبار الاقطاعيين وبين البورجوازية (من تجار وحرفيين وموظفين ملكيين) لضرب سلطة الاقطاع السياسية وتكوين دول موحدة . ومن ثم طرحت في هذه الدول « حديثة النشأة » مشكلة « ثروة الامة » وكيف يمكن ان تزيد ، وهو ما نعبر عنه حديثاً بالتنمية الاقتصادية . وكان بديهياً ان يفكر الناس اولاً ان ثروة الامم كثروة الافراد تقاس بتكديس الذهب والفضة (وقد انتشر هذا المفهوم في اسبانيا نظراً لما نهبته من ذهب وفضة من الامريكيتين) ، ولكن سرعان ما ظهر في فرنسا دور الزراعة والصناعة مقترناً باسم الوزير الكاتب Colbert في حين اتجه الكتّاب الانكليز الى فكرة التنمية من خلال التجارة الدولية . ومهما =

لقد كررنا على مدى السنين ان المستقبل للكيانات الاقتصادية الكبيرة . ويذهب نادي روما في بعض كتاباته الى حد القول بأن القرن الحادي والعشرين سيشهد اختفاء الكيانات الصغيرة ولا محل فيه لكيان اقتصادي يضم اقل من مائة مليون . ولعل التخطيط الفاعل الذي ندعو اليه ان يقرب بين اقطارنا . فكثير من المصالح القطرية التي تبدو متعارضة الآن يمكن الا تكون كذلك لو لقيت ما تستحق من عناية ودرس ، كما انها يمكن ان تتحول في مدى اطول الى مصالح متكاملة □

= يكن من امر فإن Schumpeter في مؤلفه الضخم عن تاريخ التحليل الاقتصادي يصف هذه الفترة بأنها كانت « اقتصاداً مخططاً » . ثم تطورت الدراسات بانتقالها من فكرة الثورة الى فكرة القيمة ومصدرها ، فظهر دور الادخار والاستثمار (انظر : Turgot بصفة خاصة) ، ثم ظهر رفع الغشاء النقدي واجراء تحليل اقتصادي جمعي عيني في اعمال الفيزيوقراط Quesnay مثل : *Tableau économique* ، ومن خلاله طرحت القضية الزراعية . ثم اتت نظرية الريع تشير الى عدم احقية الملاك غير المزارعين في الحصول على جزء من الانتاج . وظهر الاهتمام بالتنمية الصناعية منذ نهاية القرن السادس عشر (في اسبانيا Luiz Ortiz) وقضايا التوزيع (Justi منذ عام ١٧٥٥) ، وبدأ الاقتصاد القياسي على يد الفرنسيين Boisguilbert, Cantillon في بداية القرن الثامن عشر . وطرحت قضية السكان في نزاع يشبه ما نعرفه اليوم .واذا كان Malthus قد اشتهر بتخوفه من زيادة السكان فقد كتب كثير من سالفيه ومعاصريه في الدفاع عن جدوى تزايد السكان ، مثل J. Stewart, W. Petty . وظهرت المعالجات المهمة لنظرية النقود (والنظرية الكمية بالذات) منذ Bodin في القرن السادس عشر الى D. Hume في منتصف القرن الثامن عشر ، حتى كتب البعض في البنوك والائتمان و الرقابة على الصرف .